العدد (4069) السنة الخامسة عشرة - الأربعاء (22) تشرين الثاني 2017
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

رؤيـــة

■ ساطع راجي

الفساد العضوي أو الاقتصاد الموازي

التفـاؤل بإمكانية شن حملة فعّالة ضـد الفساد؛ ليس واقعياً؛ فقد تحولت ممارسـات الفسـاد الى جـزء أصيل في العمليـة الاقتصاديـة، وهو جزء راسـخ قد تؤدي مهاجمتـه الى شلل شامل يضرب حتـى الاداء الحكومي التقليـدي، والمتوقع من أي حملة ضـد الفساد سيكون استبدال الفاسدين الكبار لا أكثر بدوافع سياسية.

يتحـول الفسـاد الى جزء عضوي مـن الاقتصاد نتيجة فشـل هذا الأخير بتحـول العمل الى أداء وهمـي ليس له منتجات حقيقية، فيحتاج المجتمع الى اقتصـاد مـوازٍ يسهّـل تداول الـثروة؛ فظهـر في العـراق مثلاً خلال تسعينيـات القـرن الماضـي، اقتصـاد "البسطيـات" للتعويـض عن فشل مؤسسـات الحكومة الانتاجيـة وانهيار العملة، وهو انتـج سلسلة البيع والشـراء، أي اننـا أمام حالة تـداول للسلع بلا انتاج؛ اليـوم نحن أيضاً بـلا انتـاج ولذلك يقوم المجتمع بعمليـة تداول واسعة للمـال المستحصل من الحكومـة؛ ولأنه مال بلا انتاج فهو جزء مـن منظومة الفساد نفسها؛ المنظومـة الكبرى التي تسمح أيضـاً باستمرار النظـام السياسي؛ حيث يتلازم وجود النظام السياسي الراهن بالاقتصاد الوهمي.

في بعـض المجتمعـات يحـل انتـاج المخـدرات أو الاتجـار بالبشـر محل الاقتصـاد الحقيقـي، لتكـون الجريمة هـي الاقتصاد المـوازي الذي يحل مشـاكل الاقتصـاد الأصلـي ليصبـح منتجو المخـدرات قـادة اجتماعيين لأنهـم هم من يوفـرون فرص العمل والخدمات العامّـة ويقدمون الرعاية للمواطنـين الذيـن بدورهـم يدعمـون المجرمـين الكبـار حتى لـو أدانوا الجريمة يومياً؛ هذا التناقض الأخلاقي والعقلي سببه الفشل الاقتصادي العام واعتماد المواطنين في حياتهم على ما يمنحه لهم المجرمون.

في العـراق؛ يشتم المواطنـون الساسة باستمرار؛ لكنَّ هؤلاء المواطنين قـد لا يتـرددون في دعم أسـوأ الساسـة؛ لأنهم مثلاً يحمـون المتجاوزين علـى الممتلكات العامـة وبخاصة على الأراضي؛ كمـا أن هؤلاء الفاسدين الكبـار هـم الطريـق للحصـول على فرصـ العمـل والمقـاولات؛ وهم من يشرعـون قوانـين تسمـح للفاشلـين دراسيـاً بالحصـول علـى مزيد من الفرص والاستثناءات؛ ويسهلون الافلات مـن العقوبة ويحمون القوى العشائريـة المنفلتـة ويطلقون العنـان للكراهية؛ هـذه المنظومة المتكاملة ليسـ مـن السهـل تفكيكهـا؛ لذلك تريد قـوى الحكـم ابقاء سعـر الدولار منخفضاً ليس فقط لأنه يديم أرباح مصارفها الخاصة، وإنما لأنها طريقة تبقـي المجتمع في سجن الاقتصاد الاستهلاكـي الوهمي الذي سيقود الى الانهيار حتماً.

قوى الحكم لا تريد التحول الى الاقتصاد المنتج، ففي هذا الاقتصاد ستكون الديمقراطيـة حقيقية، حيث المواطن ليس متسـولاً على باب أهل السلطة واحزابهم الذين استولوا على المال العام واستعبدوا به المواطنين.

إذا ما أردنا اختبار جديّة أي حملة لمواجهة الفساد، فعلينا ملاحظة الجهود التشريعيـة والتنفيذية لإيقاف هروب الأمـوال الى الخارج؛ فإيقاف هذا السيـل سـوف يلجم السـرّاق الكبار عـبر محاصرة ثرواتهم في الداخل وتسهيـل مراقبتها؛ طبعاً لـن يكون هذا سهلاً؛ لكن حتـى مع استمرارهم سوف يضطرون لإبقاء جزء من ثرواتهم في العراق، وبالتالي استثمارها فيه وهو ما قد يكون بداية لعلاج الاقتصاد العراقي.

في العراق؛ يشتم المواطنون الساسة باستمرار؛ لكنَّ هؤلاء المواطنين قد لا يترددون في دعم أسوأ الساسة؛

المخالفات الدستورية في مشروع تعديل قانون الأحوال الشخصية

الرغبة في القضاء على ما تبقى لدينا من ملامح الدولة المدنية هو هاجس الأحزاب الاسلاموية التي تتخذ وسائل شتى لتحقيق هذا الغرض، ولعلّ التشريع بالنسبة لهم هو احدى تلك الوسائل للنيل من المتبقي من تلك الملامح. لذا لم تأخذنا المفاجأة ونحن نراقب المشاريع الثلاثة المقدمة من ثلاثة احزاب من اللون ذاته الى مجلس النواب، لغرض النيل من قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩، آخذين بنظر الاعتبار الإرث الثأري لبعض الأوساط الدينية الموجّه لثورة ١٤ / تموز / ١٩٥٨ ومنجزها التشريعي وعلى وجه الخصوص قانون الأحوال الشخصية الذي يعد بالنسبة لهم خصماً لدوداً، لأنه حرمهم من سلطة التربع على عرش الأحوال الشخصية لمدة تزيد على الثلاثة عشر قرناً، لذا فإنهم لن يدخروا جهداً لاسترجاع تلك السلطة المفقودة ولو طال الزمن، وهذا ما يفسر السعي المحموم والمثابر للوصول الى هدفهم.

□ هادي عزيز علي

والمشـروع الأخـير النـازع نحـو تعديل قانون الأحوال الشخصية رقـم ١٩٩ لسنـة ١٩٥٩، واضـح النوايا والتوقيت، فبالإضافة الى ماتقـدم ذكره وبغية الوصول الى اهدافهـم، فقد اعتمـد على دغدغة العواطـف الدينيـة للبسطـاء من المواطنين بغية تحقيق تلك النوايا والاهداف التي من اجلها وضعت المسـودة، وهـذا المشـرع يختلف عمـا سبقـه مـن المشاريـع، اذ انه لم يسهـب في التفاصيـل واكتفى بعشر مواد فحسـب، إلا أن المواد تلـك تضمنت المخالفات الواضحة لأحكام دستور ٢٠٠٥، التي يمكن تشخيصها بسهولـة ويسر، نذكر منها على سبيل المثال الآتي :

أولاً - لا سيادة للقانون أمام سيادة أحكام المذهب

المادة الأولى/ أ من المشروع تنص على: (يجوز للمسلمين الخاضعين لأحـكام هذا القانـون تقديم طلب الى محكمـة الاحـوال الشخصية المختصـة، لتطبيـق الاحـكام الشرعيـة للأحـوال الشخصيـة وفـق المذهـب الـذي يتبعونـه). هـذا يعنـي أن يتقـدم اي شخص الى قاضـي الأحـوال الشخصيـة ويخاطبه بلهجة آمرة قائلاً له: إن قانونك وقانـون دولتك لا يعنيني وأنـا على المذهـب الفـلاني، وإن القضية التي اطرحها على المحكمة اطلب فيهـا تطبيق احكام مذهبي علـى وجه الحصـر ولا رغبة لديّ لتطبيـق احـكام القانـون . وهذا النصـ يعني علويـة حكم المذهب على نص القانون. وكأثر من آثار هـذا النصـ، يعني أن مـن وضع النصـ يهـدف الى تعطيـل احكام المادة (٥) من الدستور التي تنص على: (السيادة للقانون). وسيادة القانـون تعنـي: - خضوع الأفراد وسلطات الدولة لأحكام القانون، والـكل ملـزم باحـترام القانـون والامتثـال لـه ومهمـا اختلفت الظـروف، فالسلطـة التشريعيـة تعمل تحت احكام سيادة القانون أي أنها ملزمة بإصدار التشريعات المنسجمـة واحـكام الدستور ولا يجـوز لهـا مطلقـاً أن تصـدر اي تشريع مخالـف لأحكام الدستور، وبخلافه فإنها تكـون تحت طائلة الطعـن بعـدم الدستورية، وكذلك السلطـة القضائيـة، فإنهـا تعمل تحـت ظـل سيـادة القانـون وأن تكون احكامهـا تطبيقاً للنصوص القانونيـة، وبعكـس ذلـك، فـإن احكامهـا تكـون عرضـة للطعـن استئنافـاً وتمييـزاً، وكذلك الأمر بالنسبـة للسلطـة التنفيذية، إذ لا يجوز لهـا أن تقـوم بعمل يخالف احـكام القانـون، وسيـادة احكام القانـون يعنـي أن القانـون فوق ارادة الحاكـم والمحكـوم ، ونص المشـرع يسري خلافاً لمـا تقدم، إذ يضع حكـم المذهب فـوق القانون والدستور أيضاً.

ثانياً - لا استقلال للسلطة القضائية بموجب التعديل

تنصـ المـادة الأولى/ ب مـن مشـروع التعديـل علـى: (تلتزم المحكمـة المختصـة ... باتباع ما يصـدر عـن المجمـع العلمي في ديوان الوقف الشيعي والمجلس العلمـي الافتائـي في ديـوان الوقف السنـي..) أي أن محكمة الأحـوال الشخصيـة ملزمـة بموجـب هذا التعديل على اتباع مـا يصدر عن الوقفيـن من افتاء يتعلق بالدعاوى المعروضة امام المحكمـة المذكـورة، ولا يجـوز لقاضـي الأحـوال الشخصيـة اصـدار حكم في الدعـوى خلافاً لفتوى الوقف.

للقائمـين علـى المشـروع والمتحمسـين لـه - نبـيّن لهم أن دوائـر الاوقـاف ومنـذ تأسيس الدولة العراقيـة الى يومنا هذا، هي دوائر رسمية تابعة للسلطة التنفيذيـة، وحسبمـا هـو ثابت في تشكيـلات الدولـة العراقيـة واختصاصاتهـا. وعلـى امتداد عمـر الدولة العرقيـة ترأس تلك الدوائر موظفون ببـدلات أنيقة وربطـة عنق، وحتـى قسم منهم لا يـؤدي فروض الصـلاة، إذ لا علاقـة للأوقـاف بالمؤسسـة الدينيـة وليسـت جـزءاً منهـا ، لا بـل إن البعض مـن فقهـاء المذهـب الحنفـي، عـدّ الوقـف نشاطاً مخالفاً لأحـكام الشريعة الاسلاميـة لأنـه يعطـل احـكام آيـات المواريـث الـواردة في سـورة النسـاء، ويحـول دون وصـول كامـل تركـة المتوفـى الى الورثـة الشرعيـين حسبمـا تتطلبه سورة النساء، فضلاً عما تقـدم، فـإن الدراسـات الحديثة تـدرج الوقـف ضمـن النشـاط المـدني، إذ انه لم يكن يوماً جزءاً مـن المؤسسـة الدينيـة، وحيث انه كذلك فهـو معدوم الصلاحية لإصدار الفتوى.

ولما كانت دوائـر الأوقاف جزءاً من النظام الاداري للدولة وتتبع السلطة التنفيذية فيها، فلا يحق لهـا دستورياً التدخل في شؤون السلطة القضائية استناداً لنص المـادة ٤٧ مـن الدسـتور التـي أقرت مبدأ الفصل بين السلطات. فضـلاً عما تقـدم، فـإن مشروع القانـون يعطي للأوقاف سلطان على القضاء خلافا لأحكام المادة ١٩ من الدستور التي تنص على : (القضـاء مستقـل لا سلطـان عليـه لغير القانـون) اضافة الى أن (القضاة مستقلين، لا سلطان عليهـم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية سلطة التدخل في القضـاء أو في شـؤون العدالة) المادة ٨٨ من الدستور، ألا يكفي هذا النصـ الدسـتوري الحازم لأن يوقـف كتبـة المشـروع عـن الاستمرار بغيهم.

لا حرية للبنت البالغة الرشيد البكر في الزواج

تنصـ المـادة الثالثة مـن التعديل علـى : (يجوز إبـرام عقد الزواج لاتبـاع المذهبـين "الشيعي والسني" كل وفقاً لمذهبه، من قبل من يجيز فقهاء ذلك المذهب إبرامه للعقد بعد التأكـد من توافر أركان العقد وشروطه ...).

في قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ يعد عقد الزواج مـن العقـود الرضائيـة والمتمثـل بإيجـاب من أحد العاقدين وقبول من الطـرف الآخر مشروطاً بتمام الأهليـة والعقـل مـع سمـاع كل منهمـا كلام الآخـر واستيعابهمـا بـأن المقصـود منه عقد الـزواج . المـواد مـن الرابعـة – الى نهايـة المـادة السابعـة من القانـون، أي أن البنـت البالغة الرشيـدة البكر لها كامـل الحرية لاختيـار شريك حياتها استناداً لمبدأ الرضائية في العقود الوارد في قانون الأحوال الشخصية.

إلا أن نص المشروع الذي اشترط إجـازة فقهـاء المذهـب، وهنـا تكمـن المشكلـة، إذ أن المشهـور في المذهـب الجعفـري، أن البنـت البالـغ الرشيدة البكـر لا يحق لها ابـرام عقد الزواج إلا بـإذن وليها وهو الأب، وفي حالة غيابه يكون الـولي هو الجـد لأب، فهذه البنت ومهمـا بلغ موقعها مـن رفعة، أو في أي موقـع كانت، سـواء كانت وزيـرة أو أسـتاذة جامعيـة أو برلمانيـة أو فلاحـة، فـلا يحق لها ابـرام عقـد الـزواج، لأن العقـد حسـب الاحـكام تلـك ليسـ عقداً رضائيـاً بـل هـو عقـد مشـروط بـإذن الـولي، في حـين أن الأذن لا يعد شـركا للذكر البالغ الرشيد، وهنـا يشرعـن المشـروع للتمييز ضـد المـراة. وبذلك خالـف احكام المسـاواة التي اشترطها الدستور الواردة في المادة ١٤ من الدستور التـي تنصـ علـى: (العراقيـون متسـاوون أمـام القانـون دون تمييز بسبب الجنس..) ، وها هو المشـروع يعطل احـكام المساواة التـي اشترطتهـا المـادة ١٤ مـن الدستور، مـا دام المشروع يسمح للشخص البالغ الرشيد أن يختار زوجتـه ويعطـل الاختيـار للبنت البالغة الرشيدة البكر.

ولا يغيـب عن البـال أن هذا القيد يخالـف الاحـكام العامـة الواردة في الحريات والحقوق التي أقرها الدستور في بابه الثاني ، ونكتفي بهذه النقاط الثلاث.

قضية للمناقشة

قـــيـــم الاشـــتـــراكـــيـــة

□ فريدة النقاش

تتواصـل الاحتفـالات في الأوسـاط التقدميـة في غالبيـة بلـدان العـالم بالعيـد المئـة للثـورة الاشتراكية في روسيا وبلدان آسيـا التي تكون منها الاتحاد السوفيتي بعد ذلك. إذ سرعان مـا بـرز الاتحـاد السوفيتـي كقـوة عظمـى بعد الحـرب العالميـة الثانية، وشكلـت الثـورة الاشتراكيـة مرحلة جديـدة تمامـاً في تاريـخ الإنسانية، وفتحت آفاقاً لإنجاز التقدم الإنساني دون استغـلال للبشر، أو حرمـان لغالبية كبيرة مـن العيش بكرامة كما كان الحـال في النظـم السابقـة علـى الاشتراكيـة، وهـي نظـم قامـت على الاستغلال والحرمان.

انهـارت التجربـة الاشتراكية الأولى في تاريـخ البشريـة، وقـال المفكـر الاشتراكي الراحـل "هوبزباوم" لقد كف الرأسماليـون والاحتكاريون عن الخـوف من الاشتراكيـة، بعد سقوط التجربة في الاتحاد السوفيتي" .

وسـارع منظـرو الرأسماليـة الأبدية إلى إطـلاق تنظيراتهم الجديدة وكان أبرزهـا مقولة "نهايـة التاريخ" التي صكهـا "فوكوياما" ولكـن الرياح لم تأت بما تشتهي السفن كما يقال، إذ أن القيم التي أنتجتها مسيرة الاشتراكية في عمرها القصير بقيت حية ومُلهمة لأجيـال جديدة من المناضلين من أجل العدالة والمساواة والكرامة الإنسانية والعيـش الطيـب لـكل البشـر الـذي يتحررون فيه من كل أشكال الحرمان والاستغـلال والخـوف، إذ تتكامـل الشخصية الإنسانية وتغتني.

كان المثل الأعلى للاشتراكية . ومازال هو توفير كل الاحتياجات الضرورية والتـي تتزايد بتطور العلـم والتقنية . توفيرهـا لـكل البشـر دون تمييـز لكـي يصلوا جميعـاً إلى آخر ما يمكن أن تحملهـم إليـه إمكاناتهـم الذاتيـة المحررة من القهـر والقسر والحاجة، وذلك عبر تعليم جديد يقوم على العلم والتجربة والنقد، تعليم يحرر البشر، ولا يعيد إنتاج القهر الطبقي، وتبرير الـلا مسـاواة والتمييـز بالحديـث عن طبيعـة ثابتـة للبشر، لأنـه ينتقد بصورة علمية كل مقولات المجتمعات الطبقية .

حشـدت الإمبرياليـة والرأسماليـة المتوحشة والاحتكارات الكبرى التي تسيطـر علـى الاقتصـاد العالمـي كل قواهـا ومؤسساتهـا الإيديولوجيـة والإعلاميـة لترويـج الوعـي الزائف علـى الصعيـد العالمـي، عـبر الإنتاج الثقافي الذي يحمـل قيمها إلى البشر في كل مـكان، وكان أن حـدث هـذا التلـوث الواسـع في القيـم والـذي كان هدفـه الأول ولا يـزال هـو محـو القيـم الاشتراكية من ذاكرة الكادحين وإلقائهم في أتون التنافس الضاري، والأنانية، والحلـول الفردية، بعد أن القـت السياسـات الاقتصادية بهم في جحيـم البطالـة وغموض المستقبل، وحيرة البحث عن أفق للخروج .

لم ينتظـر الكادحـون طويـلاً بعـد سقـوط التجربة الاشتراكيـة ليبدأوا السيـر مـن جديـد على طريـق العمل مـن أجل عـالم جديـد مستلهمين . في كل أرجـاء المعمـورة قيـم التضامـن التي كانت قد أرستها الاشتراكية عبر النضـال المشترك للعمـال والفلاحين والجنـود والمثقفين الطليعيين. وعبر هـذا التضامن بـين الكادحـين في كل بلد على حـدة وعلى الصعيـد العالمي جرى طـرح كل الأسئلة الجديدة التي فرضتهـا المرحلة، وانفراد الرأسمالية المتوحشة بالساحـة العالمية، وإطلاق كل من البنك الدولي، وصندوق النقد الـدولي ومنظمـة التجـارة العالميـة لخنق اقتصادات البلدان التي سقطت في التبعيـة وبلـورت المصطلحـات الزائفـة مثل "الإصـلاح الاقتصادي" الـذي أسفـر في الممارسة عـن أوسع عمليـة إهـدار لحقـوق العاملـين، وتدمـير مستوى معيشتهـم. وإغلاق أبواب المستقبل في وجوههم .

وكان الوعـي الزائـف هو دائمـاً أداة رئيسة مـن أدوات سلطات الاستغلال والقهر، وانتجت التجربة الاشتراكية في مواجهـة الوعـي الثـوري الـذي أسستـه علـى العلم والمعرفـة، لا على الخرافة والسفسطة .

وبـدلاً مـن تنميـة الإنتـاج الوطنـي، عملـت السلطـات التابعة علـى تنمية الاستهـلاك، وصـولاً إلى الاستهـلاك السفيـه الـذي يغـرق فيـه أصحـاب الميـارات وهـم يروّجون لـكل ما هو تجـاري وسطحـي، إذ أن التحليـل العلمي الموضوعي العميق يفضحهم، وكانـت الاشتراكية وهـي تبني أكبر قاعدة تعليمية في بلد التجربة الأولى وسـط صعوبـات هائلـة قـد حرصت على أن تصل الثقافة والوعي الجديد إلى أوسـع قاعـدة شعبيـة، وتنـزل الثقافـة مـن علياء النخبويـة، فلـم تتوسع فحسـب في تأسيس المدارس والجامعـات ومعاهـد العلـم، وإنمـا توسعت أيضاً في طباعة الكتب ودعم صناعة السينما، حتى جاء وقت كانت النظم الامبريالية تشعر فيه بالخوف مـن انتشـار القيـم الاشتراكيـة لدى العاملين في بلدانها .

توسعـت الاشتراكيـة في إغنـاء مضمـون المشاركـة الشعبيـة، لأن الثـورة ذاتهـا كانت عمـلاً ديمقراطياً بامتيـاز لم تكـن البشريـة حينهـا قد عرفتـه مـن قبـل، لأنهـا جذبـت إليها ملايين الكادحـين والعاملين بأجر في كل أنحاء العالم .

ولا يستطيع محلل منصف أن يتجاهل التأثير العميق للقيم الاشتراكية على كل الانتفاضات والثورات والتحركات الاجتماعيـة التـي عرفتهـا غالبيـة شعـوب العالم بعـد سقـوط التجربة الاشتراكيـة، وكيف كانـت هذه القيم الملهمـة تشكل بصيـرة الملايين الذين حين سقطت التجربة تشبثوا بحلمهم في بناء عالم جديد، عالم لا يعيد إنتاج مافات وإن كان يتعلم منه ولكنه يحمل خصائـص الزمن الجديـد الذي يولد فيه، فإذا كانت التجربة قد سقطت فإن قيمها العليا لم تسقط.

للبسار در

الأحزاب الشيوعية.. وروسيا والصين

□ حسين عبد الرازق

مـا كـدت انتهـي يـوم الخميـس الماضـي مـن الاحتفـال بمئويـة ثـورة أكتوبـر(١٩١٧.٢٠١٧) التـي نظمتها مكتبة خالـد محيـي الديـن و" اللجنـة المصريـة للاحتفـال بثـورة أكتوبـر الاشتراكيـة" والتـي تضـم أحزاب " التجمـع . الناصري. الشيوعي . الاشتراكـي . التحالف الشعبي" ، حتـى شـددت الرحـال والزميلـة " فريـدة النقاش" إلى العاصمـة الأردنيـة "عمـان" تلبية لدعوة من "الحزب الشيوعي الأردني للمشاركـة في الندوة" الفكريـة . السياسية " المكرسـة للذكـرى المئويـة الأولى لثورة أكتوبـر الاشتراكية العظمـى، والتي عقدت يومي السبـت والأحد الماضيـين بفندق في عمـان، وتناولـت خمسـة محـاور: راهنية ثـورة أكتوبـر . ثـورة أكتوبـر بعـد تفـكك الاتحـاد السوفيتـي . أكتوبـر وتنمية المرأة . مصـير ثـورة أكتوبر، ثم مائـدة مستديرة حول "ثورة اكتوبر وحركة التحرر الوطني العربي" .

ولأهميـة الأوراق والمناقشات التي شهدتها هـذه الندوة فسأفرد تغطية تفصيلية لها في العـدد المقبل من الأهـالي، واكتفي في عمود اليوم بثلاث ملاحظات على هامش الندوة.

• فقـد شـارك عديـد مـن قـادة الأحـزاب الشيوعيـة واليساريـة العربيـة في احتفـالات "الحـزب الشيوعـي الروسـي" الـذي تأسـس في ١٤ فبرايـر ١٩٩٤، ويعد امتـداداً للحزب الشيوعي السوفيتي . حزب لينـين العظيم . الذي حله يلتسن بعد إنقلاب ١٩٩١، وذلك قبل انعقاد ندوة "عمان بأيام" ولفـت نظرهـم . جميعـاً تقريبـاً. أن الحزب الشيوعـي الروسي تخلّى عن مهمته الأولى خـلال الاحتفـال بمئويـة ثـورة اكتوبـر، وهـي القيام بعمليـة نقد لتجربـة "الاتحاد السوفيتـي" وتقييـم لأسـباب السقـوط والتفـكك ومسؤولية الحزب وقادته عن هذا السقوط، وكأنهـم يقولون للشعب الروسي والعالم أنهم سيواصلـون نفس السياسات والممارسـات التـي أدّت لهزيمـة أولى وأهم التجارب الاشتراكية، وكأن شيئاً لم يكن ! .

• أمـا الملاحظـة الثانيـة فتتعلـق بندوتنا في "عمـان " فرؤسـاء وقـادة الأحـزاب الشيوعيـة والاشتراكية العربيـة المشاركة يؤكـدون لأنفسهـم ولأيّ مراقـب خارجـي شيخوخـة الحركـة الشيوعيـة واليسارية، فأعمـار القـادة . أو ممثليهـم . تـتراوح بين الستين والثمانين . وأنا منهم . وهو أمر لابد أن يثير القلق في صفوف اليسار عامّة .

إلا أن النـدوة حملـت بصيـص نـور، أسمه "شبيبة الحـزب" لقد تحمل فتيات وفتيان الحـزب مسؤوليـة كل الأعمـال اللوجستية قبـل انعقـاد النـدوة وخلالهـا، بمـا في ذلك إعـداد القاعـة في فنـدق القدس وتسجيل وتصويـر الجلسـات كاملة وطبـع وتوزيع الأوراق عقـب انتهـاء كل متحدث مـن إلقاء مداخلتـه، والاستجابـة لأيّ احتياجات من المشاركـة، وساعـد علـى ذلك الـزيّ الموحد لشبيبـة الحزب المشاركـين في المؤتمر وفي الجلسـة الختامية، وخـلال الحوار المفتوح تحـدث عدد من الشبيبة بفهم ومارسوا نقداً رفاقياً للندوة وللحزب، تقبله الجميع بفرح والتطلع إلى المستقبل .

• الملاحظـة الثالثـة والأخـيرة تتعلـق بالتجربـة الصينية، قبـل مغادرتي القاهرة التقيـت الاصدقـاء الذيـن زاروا الصـين أخـيراً واطلعـوا على تجربتهـا في التنمية والتقدم الاقتصـادي، وعبّروا عن انبهارهم بما حققته الصين من تقـدم، نفس الحماس للتجربـة الصينية سمعتها مـن قادة أحزاب شيوعيـة مشاركة في نـدوة عمان، لم أسمع هنـا وهناك ملاحظة نقديـة واحدة للتجربة الصينيـة، نفـس مـا وقعنـا فيه مـن انبهار بالإنجـازات السوفيتية بعد الحرب العالمية الثانية خاصة في الخمسينات والستينات، ورغـم أن عديـداً مـن هـؤلاء فسـروا انهيـار تجربـة الاتحـاد السوفيتـي بغياب الديموقراطية وفرض نظام الحزب الواحد، إلا أن غيـاب الديمقراطيـة وهيمنـة الحزب الشيوعـي الصيني على التجربـة الصينية لم يـثر أي قلق لديهـم ولم يدفعهـم لتوجيه أي نقـد، بل إن وجـود (٢٣١) مليارديراً في الصين لم يلفت نظرهم !! .

وأتمنـى علـى قـادة الأحـزاب الشيوعيـة واليساريـة الذيـن سيـزورون الصين بدءاً مـن ٢٧ نوفمبر الحـالي، أن يـروا التجربة الصينية متكاملة، إيجابياتها وسلبياتها.